(1)
ثلاثة من القدماء
يتحدثون عن محمد الأديب

أجمع الكتّاب فى العربية على أن بيان محمد الذى تأكدت نسبته إليه فى أعلى الدرجات من سلم البلاغة العالية ، لا يفوقه غير كتاب الله فى لغة الضاد ، وقد أصبح هذا الإجماع من البديهيات التى لا تحتاج إلى برهان ، وكان على الناقدين من هؤلاء المجمعين على روعة البيان النبوى ، أن يملئوا الكتب ذات الصفحات فى تشريحه الأدبى وتحليله البيانى ، ولكنهم - مع إجماعهم التام على هذه القضية المهمة - يجملون القول فلا يفصلون وكأن ما تضمنه الأثر النبوى من التشريع قد صرفهم عن تفهم أسراره البيانية ، تفهمًا يقوم على الإسهاب الشارح والتفصيل الموضح ، وتلك كبيرة حقًا فى دنيا الأدب العربى الذى تراه يسمح لأدبائه أن يفردوا عدة مؤلفات لتقدير أديب كالجاحظ أو شاعر كأبى نواس ، ثم لا يسمح أن ينهض أديب جهير ليخص الأدب النبوى بكتاب حفيل. إلا ما كان من الشريف الرضى وحده حين أفرد كتابًا عن المجازات النبوية فى أدب محمد بن عبد الله وسلم به بعد حين .

هذا السهو غير المقصود ، ما كان من المنتظر أن يحدث. على أن مما يخفف وقعه قليلاً على النفس أن كبار الأدباء فى الغربة قديمًا وحديثًا ، قد وفوا البيان المحمدى بعض حقه فى فصول متناثرة بين كتبهم الذائعة ، فتحدثوا عن روعة الأسلوب المحمدى بما يكشف كثيرًا من خصائصه ، وقد اختاروا من الحكم النبوية لآلئ

فريدة فى مجال الاستشهاد الأدبى حتى اختص باب منها بمحمد ﷺ لا يتعداه وهو باب جوامع الكلم ، وهذا بعض الحق لا كله ، إذ لا يليق أن ينفرد أدب خطيب كالحجاج مثلا يكتب خاصة ، ثم يكون الحديث عن البيان النبوى نثارًا بين الصفحات .

ومحاولة استقصاء ما قيل عن البيان النبوى فى شتى الكتب العربية مما يعجز أقوى المطلعين صبرًا ، وأعمقهم دراية ، وأوفرهم اطلاعًا ، فلابد أن نختار من بين هؤلاء الدارسين فى القديم والحديث نفرًا لا يضيق بهم المجال فى مثل هذه الدراسة المتواضعة ذات الحيز المحدود ، اكتفاء ببعض القول عن جميعه ، وحثًّا لعشاق الأدب النبوى أن يبعثوا الهمم إلى البحث عن غير هؤلاء ليقفوا على آرائهم الصائبة فى البيان النبوى ، وقد عن لنا أن نختار من سالفى المتقدمين الجاحظ ، والشريف الرضى ، وابن الأثير ، ومن دارسى المعاصرين الرافعى ، والعقاد ، والزيات وهم جميعًا من قادة الأدب ، وحماة الفكر الإسلامى ، وما منهم إلا ذو الرأى الصائب والصوت الجهير .

وطبيعى أن نبدأ بالجاحظ لتقدم عصره ، ودوى صيته فقد أطلق لقلمه العنان فى الحديث عن بلاغة الرسول ، ووصف بيانه بما نقله عنه الكاتبون جيلاً بعد جيل، إذ جاءت عباراته من التدفق والانصباب بحيث تدفع القارئ إلى متابعتها فى إذعان، والجاحظ يتدفق فى البيان حيث يتحدث عن قضية صادقة يعتقدها فى نفسه ، فهو يوسعها بسطًا وتحليلاً وتمثيلاً بما يعبر عن اعتناق قوى للرأى ، وإخلاص عنيف للقول ، وهو مع هذا التدفق المنحدر لا يترك القارئ غريقًا فى موج من البيان يتقاذفه عن شمال ويمين فيحدد المعانى تحديدًا ، إذ يوقفك فى أثناء حديثه على خصائص البيان النبوى ، وطريقة الجدل المحمدى ، وسمات الألفاظ والجمل فى الحديث الشريف وطيب موقعها فى النفوس ، ثم يشفع ذلك بأمثلة من الأدب المحمدى كان أول من اختارها – فيما أعتقد – من الأدباء ، ثم جاء بعده من اقتفاه .

يقول الجاحظ فى الجزء الثانى من «البيان والتبيين»[1] :

«وأنا أذكر بعد هذا فنًا آخر من كلامه ﷺ ، وهو الكلام الذى قل عدد حروفه، وكثر عدد معانيه ، وجل عن الصنعة ، ونزه عن التكليف وكان كما قال الله تعالى قل يا محمد : ﴿ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ ﴾[2].

فكيف وقد عاب التشديق وجانب أصحاب التقعير ، واستعمل المبسوط فى موضع البسط ، والمقصور فى موضع القصر ، وهجر الغريب الوحشى ، ورغب عن الهجين السوقى ، فلم ينطق إلا عن ميراث حكمة ، ولم يتكلم إلا بكلام قد حف بالعصمة ، وشيد بالتأييد ، ويسر بالتوفيق ، وهذا الكلام الذى ألقى الله المحبة عليه، وغشاه بالقبول ، وجمع بين المهابة والحلاوة وبين حسن الإفهام وقلة عدد الكلام ، ومع استغنائه عن إعادته وقلة حاجة السامع إلى معاودته لم تسقط له كلمة ، ولا زلت له قدم ولا بارت له حجة ، ولم يقم له خصم ولا أفحمه خطيب ، بل يبز الخطب الطوال بالكلام القصير ، ولا يلتمس إسكات الخصم إلا بما يعرفه الخصم ، ولا يحتج إلا بالصدق ، ولا يطلب الفلج إلا بالحق ، ولا يستعين بالخلابة ، ولا يستعمل المواربة ، ولا يهمز ولا يلمز ، ولا يبطئ ، ولا يعجل ولا يسهب ولا يحصر ثم لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعًا ، ولا أصدق لفظًا ، ولا أعدل وزنًا ، ولا أجمل مذهبًا ، ولا أكرم مطلبًا ، ولا أحسن موقعًا ، ولا أسهل مخرجًا ، ولا أفصح معنى ، ولا أبين فى فحواه من كلامه ﷺ » .

أرأيت هذا التحدى العاطفى المؤمن فى بيان الجاحظ ، هل أغفل أمرًا ذا بال من أدب محمد .

---

(١) ص ١٦ من « البيان والتبيين » ، ج ٣ .

(٢) سورة ص : ٨٦ .

إذا كنا نعرف من سماته الإيجاز ، فقد قال الجاحظ عنه هو الكلام الذى قل عدد حروفه وكثر عدد معانيه ، يبز الخطب الطوال بالكلام القصير ، وإذا كنا نعرف أن اللفظ النبوى سهل قريب المأخذ ، فقد قال الجاحظ عنه : جل عن الصنعة ، ونزه عن التكلف وعاب التشديق ، وجانب أصحاب التقعير ، وهجر الغريب الوحشى، ورغب عن الهجين السوقى ، وإذا كنا نعرف عنه الصدق فى القول ، فقد عبر عن ذلك شيخ الأدباء حيث قال ، لا يحتج إلا بالصدق ، ولا يطلب الفلج إلا بالحق ، ولا يستعين بالخلابة ، ولا يستعمل المواربة ، وإذا كنا نعرف قوة تأثيره وعظيم نفاذه، فذلك ما ألمح إليه الجاحظ حين قال: «هذا الكلام الذى ألقى الله عليه المحبة وغشاه بالقبول ، وجمع له بين النهاية والحلاوة ، حف بالعصمة وشيد بالتأييد ويسر بالتوفيق ، وإذا كنا نعرف قوة منطقه وسداد حجته ، فقد عبر عن ذلك الكاتب حين قال: لم تسقط له كلمة ، ولا زلت له قدم ، ولا بارت له حجة ، ولم يقم له خصم ، ولا أفحمه خطيب ، وليس يلتمس إسكات الخصم إلا بما يعرفه الخصم» .

أما ما استشهد به شيخ الأدباء من بيان النبوة خطبة وحديثًا ، فأكثر من أن يشار إليه؛ إذ إنه كرر الاستشهاد فى مواضع متعددة من الأجزاء الثلاثة ، وهو فى استشهاده ينبئ عن ذوق وافتتان ، ومما استشهد به مما لم أشر إليه فيما سبق قول رسول الله ﷺ : «يؤتى بالوالى يجلد فوق ما أمر الله به ، فيقول له الرب : عبدى ، لم جلدت فوق ما أمرتك به فيقول: ربى ، غضبت لغضبك ، فيقول: أكان ينبغى لغضبك أن يكون أشد من غضبى؟ ويؤتى المقصر فيقول: عبدى لم قصرت عما أمرتك به ، فيقول: ربى ، رحمته ، فيقول ، أكان ينبغى لرحمتك أن تكون أوسع من رحمتى ، قال: فيأمر فيهما بشىء قد ذكره لا أعرفه إلا أنه صيرهما إلى نار»[1] وهو حديث مصور ذو تأثير وعمق .

(١) « البيان والتبيين » ، ج ٣ ، ص ٣٣٢.

على أن الجاحظ كان أول من يدل الأدباء على معان طريفة سبق لها نبى الإسلام جميع المتكلمين إذ يقول:

«وسنذكر من كلام رسول الله ﷺ مما لم يسبقه إليه عربى ، ولم يشاركه فيه أعجمى ، ولم يدع لأحد ولا ادعاه أحد ، مما صار مستعملاً ومثلاً سائراً» .

«فمن ذلك قوله: «يا خيل الله اركبى» ومن ذلك قوله: «مات حتف أنفه» ومن ذلك قوله: «ولا ينتطح فيه عنزان» ومن ذلك قوله: «ألا حمى الوطيس» .

ومن ذلك قوله لأبى سفيان بن حرب: «كل الصيد فى جوف الفرا» ومن ذلك قوله: «هدنة على دخن» وجماعة على أقذاء» ومن ذلك قوله: «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين» ألا ترى أن الحارث بن خدان حين أمر بالكلام عند مقتل يزيد بن المهلب قال: أيها الناس: اتقوا الفتنة ، فإنها تقبل بشبهة وتدبر ببيان ، وإن المؤمن لا يلسع من جحر مرتين ، فضرب بكلام رسول الله ﷺ المثل»[1] .

ولم يقتصر الجاحظ على عرض الأنماط البليغة من أدب رسول الله بل تعرض إلى أكثر ما يدور حول بيانه من أقوال ، فسلط عليها مجهر بحثه ، وتتبعها بالنقد معارضًا أو مؤيدًا ، فحين وصل إلى سمعه أن أحد شيوخ البصرة لعهده ، يزعم أن الله عز وجل خلق نبيه ﷺ أميًّا لا يكتب ولا يحسب ، ولا ينسب ، ولا يقرض الشعر ، لينفرد الله بتعليمه الفقه وأحكام الشريعة ، ويقصره على معرفة مصالح الدين دون ما يتباهى به العرب من قيافة الأثر وعيافة الطير والعلم بالأنواء ، والخيل والأنساب والأخبار حتى إذا واجه الناس بالقرآن كان ذلك أدل على أنه من الله عز وجل... حين سمع الجاحظ ذلك معزوًا إلى أحد شيوخ الأدب بالبصرة لم يشأ السكوت عليه ، بل أعلن خطأه الظاهر ، وأنه قال بمنتهى علمه فقط ، لأن الرسول فى رأى الجاحظ لو كان غير أمى ، وكان كاتبًا قارئًا حاسبًا شاعرًا ناسبًا

(١) « البيان والتبيين » ، ج ٢ ، ص ١٦.

متفرسًا قائفًا ، ثم أعطاه الله برهانات الرسالة وعلامات النبوة ، لما كان ذلك مانعًا من وجوب تصديقه ولزوم طاعته والانقياد لأمره ، ولكنه أراد «ألا يكون للمشاعر متعلق عما دعا إليه ، كيلا يكون دون المعرفة بحقه حجاب وإن رق ، وليكون ذلك أخف فى المحنة ، فلذلك صرف نفسه عن الأمور التى كانوا يتكلفونها ويتنافسون فيها ، فلما طال هجرانه لقرض الشعر وروايته صار لسانه لا ينطق به ، والعادة توأم الطبيعة ، فأما غير ذلك فإنه إذا شاء كان أنطق من كل ناطق ، وأنسب من كل ناسب ، وأقوف من كل قائف ، وكانت آلته أوفر وأداته أكمل ، إلا أنها كانت مصروفة إلى ما هو أجدر ، وبين أن يضيف اليه العادة الحسنة وامتناع الشىء عليه من طول الهجران له فرق[1] .

فكان الجاحظ يرى أن إدراك الرسول يتسع لكل شىء مما ذكره الشيخ البصرى دون الشعر ، فلو شاء لكان أنسب وأقوف وأنطق ممن سواه ، ولكنه صرف عن ذلك لا لتكون أميته دليلاً على رسالته الإلهية ، بل لاهتمامه بما هو أولى وأجدر ، أما الشعر فقد نفى عنه كيلا يتوهم أحد أن ما جاء به من القرآن يشبه بعض ألوان الشعر ، وهذا ما عبر عنه الجاحظ حين قال: «حتى لا يكون دون المعرفة بحقه حجاب وإن رق» إذ إن تحير السامعين بين بلاغة الشعر وسحر القرآن مما يجيز قيام هذا الحجاب الرقيق دون المعرفة الحقة برسالة محمد لدى بعض الناس .

وهذا كلام جيد النظر نوافق عليه ، وإن كنا نخالف ما سبق أن قاله تعقيبًا على قول الله : ﴿ **وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ** ﴾[2] ، وقوله تعالى : ﴿ **وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ** ﴾[3] ؛ إذ قال صاحب البيان والتبيين: فمن الخصال التى ذمهم بها – الشعراء – تكلف الصنعة والخروج إلى المباهاة ، والتشاغل عن كثير من الطاعات ،

(١) « البيان والتبيين » ، ج ٣ ، ص ٣٣٢.

(٢) سورة يس : ٦٩ .

(٣) سورة الشعراء : ٢٢٤ .

ومناسبة أهل التشديق ، ومن كان كذلك كان أشد افتقارًا إلى السامع إليه لشغفه أن يذكر فى البلغاء وصبابته باللحاق بالشعراء ، ومن كان كذلك غلبت عليه المنافسة والمغالبة ، وولد ذلك فى قلبه شدة الحمية وحب المحاربة ، ومن سخف هذا السخف وغلب الشيطان عليه هذه الغلبة ، كانت حالته داعية إلى قول الزور ، والفخر بالكذب وصرف الرغبة إلى الناس ، والإفراط فى مديح من أعطاه وذم من منعه[1] ، فكأن الجاحظ يريد هنا صراحة أن يقول: لو علم الرسول الشعر لكان ممن يذهبون إلى المباهاة والاحتياج إلى السامعين وهو ما تنزه عنه الرسول .

وقد نقلنا قوله الأخير فى باب (موقف الرسول من الشعر والشعراء) من هذه الرسالة وقلنا تعليقًا عليه ، وكلام الجاحظ لا يحمل على جميع الشعراء بل على من لا يلتزمون الصدق؛ إذ يهيمون فى كل واد ، على أنه لا يخص الشعراء وحدهم ، فخطباء الجاهلية مثلاً كانوا يتفاخرون بلسان القبائل حباً للغلبة ، وشغفاً بالتفاخر والمباهاة ، فصاروا كالشعراء أشد افتقارًا من السامع إلى السامع إليهم لشغفهم بادعاء الفصاحة وامتلاك الكلام ، وإذًا فليس ذم من ذموا من الشعراء لحاجتهم إلى الإعجاب والتفاف السامعين ، بل لخروجهم عن جادة القول السديد..

ومهما كان من اختلاف قولى الجاحظ فى تعليق ابتعاد الرسول عن الشعر ، فقد أدلى الكاتب الكبير بدلوه فى الدلاء مصورًا ما جاش بخاطره فى وقتين مختلفين ، وهو ما يحدث كثيرًا للكاتبين حين يعالجون مسألة واحدة فى موضوعين متغايرين ، إذ إن أوجه الرأى تتباعد وتتقارب دون أن يكون التباعد مصدر إنكاره يؤاخذ عليه، ودون أن يكون التقارب مدعاة التأييد المحتوم فى كل حال .

وكانت حساسية الجاحظ تدفعه إلى تفنيد كل شبهة تحوم حول البيان النبوى ، وإن كانت من التخاذل والضعف ، بحيث لا تحتاج إلى تنفيذ ، فقد أتاه أن

(١) « البيان والتبيين » ، ج ٣ ، ص ٣٢٩ .

الأصمعى وابن الأعرابى ، رويا عن رجالهما أن رسول الله ﷺ قال: «إنا معشر الأنبياء بكاء» وربما أوهم هذا القول أن البكاء ، يكون من جهة العجز ونقصان الآلة وقلة الخواطر ، وسوء الاهتداء إلى جياد المعانى ، ومن لديه أقل إلمام سيرة الرسول لا يمكن أن يسبق إليه هذا الوهم ، وهو يعلم ميراثه الحفيل فى دنيا البلاغة والبيان ، ولكن الجاحظ يخشى أن يمد الوهم حباله إلى بعض العقول من هذه الناحية فيتتبعها شرحًا وإيضاحًا ثم يستدل بموسى عليه السلام حين سأل ربه فقال: ﴿ وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي ۝٢٧ يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي ۝٢٨ وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي ۝٢٩ هَٰرُونَ أَخِي ۝٣٠ ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي ۝٣١ وَأَشۡرِكۡهُ فِيٓ أَمۡرِي ﴾[1] ويقول تعقيبًا على ذلك[2] :

فلو كانت تلك القلة (فى الكلام) من عجز لكان النبى ﷺ أحق بمسألة إطلاق تلك العقدة من موسى؛ لأن العرب أشد افتخارًا ببيانها وطول ألسنتها ، وتصريف كلامها وشدة اقتدارها ، وعلى حسب ذلك كان زرايتها على كل من قصر عن ذلك التمام ، ونقص من ذلك الكمال ، وقد شاهدوا النبى ﷺ وخطبه الطوال فى المواسم الكبار ، ولم يطل التماسًا للطول ، ولا رغبة فى القدرة على الكثير ، ولكن المعانى إذا كثرت ، والوجوه إذا افتتنت كثر عدد اللفظ وإن حذفت فضوله بغاية الحذف ، ولم يكن الله ليعطى موسى لتمام إبلاغه شيئًا لا يعطيه محمدًا والذين بعث فيهم أكثر ما يعتمدون عليه البيان واللسن ، وإنما قلنا هذا لنحسم جميع وجوه الشعب لا أن أحدًا من أعدائه شاهد هناك طرفًا من العجز ، ولو كان ذلك مرئيًّا ومسموعًا لاحتجوا به الملأ ، ولتناجوا به فى الخلا ولتكلم به خطيبهم ، ولقال فيه عرف الناس كثرة خطبائهم وتسرع شعرائهم هذا على أننا لا ندرى أقال ذلك رسول الله ﷺ أم لم

(١) سورة طه : ٢٧ : ٣٢ .

(٢) « البيان والتبيين » ، ج ٣ ، ص ٣٢٧ .

يقله، لأن مثل هذه الأخبار يحتاج فيها إلى الخبر المكشوف والحديث المعروف ولكنا بفضل الثقة وظهور الحجة نجيب بمثل هذا وشبهه[1] .

هذا بعض ما تحدث به أديب العربية العظيم «أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ» عن محمد الأديب ، وهو حديث المعجب الطروب الذى أسكرته حلاوة البيان النبوى وهزته بلاغة الحديث المحمدى فجرى قلمه بما يعبر عن إكباره الزائد وإجلاله الكبير .

أما الشريف الرضى فكان المؤلف الذى أفرد بيان محمد ﷺ بكتاب خاص وقفه على تتبع ألوان المجاز فى كلامه ، فجمع ثلثمائة وستين حديثاً نبويًّا ليشرح ما فيها من ألوان المجاز ، ومع ميله إلى الإيجاز فى شرحه فقد دل على أسرار ذكية فى دنيا البيان ، وقد سبق أن نحا هذا المنحى فى مؤلف عقده عن مجاز القرآن أسماه: «تلخيص البيان عن مجازات القرآن» ، مما ينبئ عن ولوع الشريف بتتبع هذا الضرب من الأسلوب ، وما يفعل ذلك إلا أديب ذواق تملك مشاعره أفانين البراعة فى التعبير ، ويرى فى إعجاز القرآن وإبداع محمد أسمى ما يجب ، وأجل ما يريد ، ومع أن الشريف شاعر فحل يحتل مكان الصدارة بين معاصريه حتى غلبت شهرته الشعرية عليه ، فكادت تعصف بآثاره الأخرى لدى الكثيرين ، فإن آثاره القريبة فى عالم التأليف تدعو إلى المزيد من تقديره ، والفائق من احترامه ، وقد قال الدكتور زكى مبارك فى مؤلفه القيم عنه :

«ولو كان الشريف غير شاعر لاستطاع أن يزاحم أماثل العلماء ، ولكن عبقريته الشعرية جنت عليه ، فخف ميزانه فى الحياة العلمية بالقياس إلى بعض معاصريه ، ومنهم أخوه الذى أتى بالأعاجيب فى الفقه والتوحيد ، ولو أن الرضى وقف عند آثاره العلمية لكان له مكان بين أقطاب المؤلفين ، ولكنه شغل الناس

(١) « البيان والتبيين » ، ج ٣ ، ص ٣٣٨ .

بشعره الفائق فظنوه وسطًا بين الباحثين وهو عند التأمل من أساطين الفكر المنظم الدقيق[1] .

والحق أن الذى يقرأ حديث المؤرخين عن مؤلفات الشريف ، يروعه أن هذا الشاعر العملاق كان يقضى كثيرًا من أوقاته فى الدرس العلمى ، لأن الذى يؤلف كتاب «حقائق التنزيل ودقائق التأويل» فى حجم ضخم يبلغ تفسير أبى جعفر الطبرى أو أكثر[2] يظن به التفرغ للبحوث العلمية وحدها ، فإذا كان مع هذه السعة المفرطة فى الدراسة العلمية والتأليف الشامل من أكبر شعراء عصره ، فهو عجيبة العجائب حقًّا فى مضمار المواهب والملكات .

أما كتاب «المجازات النبوية» فقد قال عنه ناشره الأستاذ الكبير «محمود مصطفى» رحمه الله :

«لم يكتف (الشريف) بإيراد هذه الآثار سردًا لا تعقيب معه ، بل إنه جلى محاسن هذه الآيات بشرحها وبيان مبلغ البلاغة فيها ، ولقد جاء هذا الشرح فائدة كبرى للمطلع على الكتاب ، فهو لا يزال مثقلاً من تحقيق لغوى ، إلى تطبيق على علم البلاغة إلى سياق الشاهد من كلام العرب ، وأما ما يجنيه القارئ من الحذق والتوسع فى الفهم والتقليب للأساليب على وجوهها المعتبرة فى نظر البليغ فذلك ما يتجلى فى هذا الشرح ، وأجدى ما يجديه المؤلف على الناظر فى كتابه فإنه يخرج من طول الممارسة للفهوم المختلفة من الأسلوب الواحد والموازنة بينها وتفضيل الفاضل منها ، والحكم على راجحها ومرجوحها ، ويخرج من كل ذلك بملكه صناع هى عدة الأديب فى ممارسة كلام العرب والتذوق لمحاسنه[3] .

(١) « عبقرية الشريف الرضى » ، ج ١ ، ص ٢٦٨ .

(٢) « المجازات النبوية » ، ص ٦ .

(٣) « المجازات النبوية » ، ص ٥ .

أما الشريف الرضى نفسه ، فقد أوجز خطته فى التأليف حين قال فى مقدمة «المجازات النبوية»[1] :

«وعملت بتوفيق الله على تتبع ما فى كلامه ﷺ وعلى آله من ذلك المجاز ، والإشارة منه إلى مواضع النكت ، ومواضع الغرض بالاعتبارات الوجيزة - والإيماءات الخفيفة على طريقتى فى الكتاب (مجازات القرآن) لئلا يطول الكتاب فيجفو على الناظر ، ويشق على الناقل ، فإن القلوب فى هذا الزمان ضعيفة عن تحمل أعباء العلوم الثقيلة ، لأنه لم يبق من الفضل إلا الدماء ، ومن الفضلاء إلا الأسماء ، ولله الحمد على السراء والضراء ، والبؤس والرخاء ولست شاكًّا فى أن ما يفوتنى من الجنس الذى أقصده أكثر من الحاصل لى والواقع إلى ، ولكنى أقتصر على ما تناله فى هذا الوقت يدى ، ويقرب من تصفحى وتأملى ، وإذا ورد بمشيئة الله من هذه الآثار ما فيه موضع مجاز قد تقدم الكلام على نظير له ، أو ما يقوم مقامه اقتصرت على القول الأول طلبا للاقتصاد ... إلخ» .

ونرى مما نقلناه من كلام المؤلف ، أنه كتب كتابه فى حالة نفسية منقبضة ؛ إذ راح ينعى على القارئين تقاصر الهمم والعزوف عن البحث ، فلذلك مال فى حديثه عن المجازات النبوية إلى الإيجاز واللمح دون الأسباب والاستطراد ، واقتصر على ما وقع تحت يده دون إجهاد فى الطلب قائلاً: إن ما يفوته من هذا الجنس أكثر مما يقع له ، وهذه حالة نفسية طارئة لا محالة؛ لأن كتابه «حقائق التنزيل» فى حجم كبير يماثل تفسير الطبرى ، ولن يفعل ذلك مؤلف متضايق يعرف عن القارئين تقاصر الهمم والرغبة عن المطالعة ، وتسجيل هذه الظاهرة مما يفيدنا فى تعليل ما نراه فى بعض الأحايين من اقتضاب الشرح اقتضابا يبعث على التساؤل ، ومن الاقتصار على موضع المجاز من الحديث دون تسطيره بأكمله ، مع أن النص الكامل أدل على البلاغة وأهدى إلى توضيح المعانى على وجهها الصحيح .

(١) « المجازات النبوية » ، ص ٢٠ .

ولعل الشريف كان معذورًا حين يبتر الأحاديث مقتصرًا على موضع الشاهد البلاغى ، لأن النظرة العلمية فى عصره وفيما وليه من عصور كثيرة للأساليب البيانية ، كانت تميل إلى التقسيم الجزئى من تشبيه أو استعارة أو كتابة ، غافلة عن التماسك التام بين النص الطويل من قصيدة أو خطبة أو أقصوصة ، وهو مما يعبر عنه فى الاصطلاح الحديث بالوحدة الفنية ، وتقدم شاهدًا على ذلك من صنع الشريف .

«قال المؤلف: ومن ذلك (المجاز) قوله عليه الصلاة والسلام فى ذكر الخوارج: «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية» الحديث بطوله إلى قوله: قد سبق الفرث والدم وفى هذا ا لقول مجاز لأنه عليه الصلاة والسلام شبه دخولهم فى الدين وخروجهم منه بسرعة من غير أن يتعلقوا بعقدته أو يعيقوا بطينته بالسهم الذى أصاب الرمية وهى الطريدة المرمية ، ثم خرج مسرعًا من جسمها ولم يعلق بشىء من فرثها ودمها ، وذلك من صفات السهم الصائب لأنه لا يكون شديد السرعة إلا بعد أن يكون قوى النزعة»[1] .

فهذا التعليق البديع قد اتضح للشريف؛ لأنه قرأ الحديث جميعه ، فاستطاع أن يوضح الصورة البلاغية تمام التوضيح ، ولكن ماذا يصنع قارئ المجازات الذى لا يرى أمامه غير ألفاظ محدودة قد بترت من نص واحد ، ويريد أن يتابع المؤلف متابعة الناقد الذى يرجع إلى النص متأملاً قبل أن يقرأ تعليق الشريف عليه ، لاشك أنه يعانى رهقًا فى الحكم إذا اقتصر على ما استدل به الشريف وحده ، ولعل الأستاذ محمود مصطفى قد انتبه إلى ذلك حين ألزم نفسه أن يذكر فى هوامش الكتاب بعض ما يقع عليه من النصوص التامة ، كما جاءت فى الصحاح مقدرًا قيمتها فى جلاء المرمى البلاغى ، وهو ما فات الشريف فلم يعن به ، وتمام الحديث السابق كما نقله الأستاذ محمود بهامش صحيفة «٣٥» :

(١) « المجازات » ، ص ٣٥ .

«عن أبى سلمة بن أبى سعيد قال : بينما النبى ﷺ يقسم جاء عبد الله بن ذى الخويصرة التميمى فقال: اعدل يا رسول الله ، فقال : ويلك ، من يعدل إذا لم أعدل، قال عمر بن الخطاب ، دعنى أضرب عنقه ، قال: دعه ، فإن له أصحابًا يحقر أحدكم صلاته مع صلاته وصيامه مع صيامه ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، ينظر فى قذذه فلا يوجد فيه شىء ، ثم ينظر فى نصله فلا يوجد فيه شىء، ثم ينظر فى رصافه فلا يوجد فيه شىء ، ثم ينظر فى نضيه فلا يوجد فيه شىء قد سبق الفرث والدم يخرجون على حين فرقة من الناس» .

والشريف مع اقتضاب الأحاديث لا يتحيف المعانى البلاغية فى شىء ، فهو يذكر للمجاز أكثر من تأويل إذا احتمل السياق ذلك ، ويدل على براعة خارقة فى استشفاف الأسرار البيانية استشفافًا لا يواتى غير من جبل على ذوقه وفطرته ونفاذه، وتزداد قدرة الشريف روعة ونبوغًا حين يعمد إلى الحديث الذائع المشتهر ، فيذكر ما اشتهر فى تأويله ثم يردف المشتهر بمعنى آخر لم يشتهر كاشتهار السابق ، مما يدل على أنه فى هذا المجال لا يعمد إلى الاقتصار بل يلتمس الإحاطة والاستيعاب ، إذ كان موضع التأويل بلاغيًّا يتصل بصميم الفكرة التى ألف من أجلها كتاب «المجازات» ، وهذا مثال لما نقول قال الشريف ص ٦١ من المجازات :

«ومن ذلك قوله: «إياكم وخضراء الدمن» ولهذا القول تعلق باب المجاز ، وللعلماء فى تأويله قولان أحدهما أنه عليه الصلاة واسلام نهى عن نكاح المرأة على ظاهر الحسن ، وهى فى المنبت السوء أو فى بيت السوء ، فوجه المجاز من هذا القول أنه عليه الصلاة والسلام شبه المرأة الحسناء بالروضة لجمال ظاهرها ، وشبه منبتها السوء بالدمنة لقباحة باطنها ، والدمنة هى: الأبعار المجتمعة تركبها السواقى ويعلوها الهابى ، فإذا أصابها المطر أنبتت نباتًا خضرًا يروق منظره ويسوء مخبره ، فنهى عليه الصلاة والسلام عن نكاح المرأة إذا كانت مغموضة فى نفسها أو مطعونًا عليها فى نسبها ، لأن أعرق السوء تنزع إلى ولدها وتضرب فى نسلها قال الشاعر :

وأدركنه خلالاته فخذلنه ألا إن عرق السوء لابد مدرك

والقول الآخر أن يكون عليه الصلاة والسلام إنما نهى فى الحقيقة عن تعارض النفاق وتغاير الأخلاق وأن يتلقى الرجل أخاه بالظاهر الجميل ، وينطوى على الباطن الدميم ، أو يخدعه بحلاوة اللسان ومن خلفها مرارة الجنان ، وإلى هذا المعنى ذهب الشاعر فى قوله :

وقد ينبت المرعى على دمن الثرى وتبقى حزازات النفوس كماهيا

كأنه أراد وإن لقيناكم بظاهر الطلاقة والبشر ، فإننا نضمر لكم على باطن الغش والغمر .

ومثل هذا قول الآخر :

وفينا وإن قبل اصطلحنا تضاغن كما طر أوبار الجراب على النشر

وقال أهل العربية: النشر: أن ينبث دبر البعير وتحته داء العر وهو الجرب ، فيرى كأن ظاهره سليم وباطنه سقيم .

فالشريف قد أتى هنا بمعنيين أحدهما ذائع وهو: النهى عن نكاح المرأة على ظاهر الحسن ، والآخر طريف جديد وهو: النهى عن مظاهر النفاق بأن يلقى الرجل أخاه بظاهر جميل وباطن دميم ، وأنا أميل إلى ترجيح التأويل الثانى دون الأول لأن النهى عن نكاح المرأة ذات المنبت الضعيف - كما أرى شخصيًّا - يدعو إلى عدم إنقاذها من الوحشة التى شاء لها القدر أن تنبت فيها دون اختيار إرادى لها ، وإذا صار النهى أمرًا يلتزمه كل مسلم ، فليت شعرى ما يكون مصير هؤلاء؟ وليس لهن ذنب فى رد المنبت ، أليس الأولى أن نبذل بعض المحاولات الفدائية فى إصلاحهن ، ومحاولة الارتفاع بهن فإذا أخفقت المحاولة كنا قد بذلنا الجهد الواجب على ذوى الشمم من أبناء الإسلام ، فعذرنا نفوسنا أمام ثورات الضمير ، أقول

ذلك وأنا أعلم أن اعتراضات كثيرة ستوجه إلى ما أرجحه ، يدفع إليها الحرص على وجوب الانتقاء والاختيار ويدعمها الاستشهاد بأمثال قول الرسول: «تخيروا لنطفكم» ، ولكن المشكلة إنسانية قبل كل شيء ، وترجيح المعنى الثانى الذى ذكره الشريف وهو النهى عن النفاق والرياء مما تميل إليه النفس نظراً لهذا الاعتبار .

وقد يأتى الشريف بأثر يتحمل معنيين فى رأيه ، فينص عليهما كما فهم ، ولكن النظرة الفاحصة تدل على أن أحد المعنيين بعيد لا يحتمل ، وكان الأولى به أن يتبع طريقة الترجيح والموازنة بين التأويلات ليلقى الضوء الكاشف على القول الراجح ، وليظهر مكان الضعف فى الرأى المرجح ولكنه يتناسى ذلك أو ينساه .

ونقدم مثالاً لذلك من كتاب المجازات .

قال الشريف ص ٥١ :

«ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام فى وصيته لأمراء الجيش الذى بعثه إلى مؤتة: «ستجدون آخرين للشيطان فى رءوسهم مفاحص ، فاقلعوها بالسيوف» وهذه من الاستعارات العجيبة والمجازات اللطيفة ، وذلك أن من كلام العرب أن يقول القائل منهم إذا أراد أن يصف إنسانًا بشدة الارتكاس فى وعيه ، والارتكاض فى عنان بغيه: قد فرخ الشيطان فى رأسه ، أو عشش الشيطان فى قلبه ، فذهب عليه الصلاة والسلام إلى ذلك الوضع وبنى على ذلك الأصل ، فقال للشيطان فى رءوسهم مفاحص ، والمفحص فى الأصل: الموضع الذى تفحصه القطاة لتجثو عليه أو لتبيض فيه ، وإنما قيل له مفحص لأنها لا تجثم فيه إلا بعد أن تفحص التراب عنه توطئة لمجثمها وتمهيدًا لجسمها ، ويقال ما بقى لفلان مفحص قطاة إذا لم يبق له ريع يؤديه ولا جرىء «يكون فيه ، فيحتمل قوله عليه الصلاة والسلام للشيطان فى رءوسهم مفاحص أحد معنيين أحدهما أن يكون أراد أن الشيطان قد بدأ يخدعهم ويغرهم ويستهويهم ويضلهم ، ولم يبلغ من ذلك غايته ولا استوعب خديعته كالقطاة التى بدأت باتخاذ المفحص لتبيض به وترتب فراخها فيه ، والمعنى الآخر أن

يكون أراد أن الشيطان قد استوطن رءوسهم فجعلها له مقيلاً ومبركًا ومعلمًا وتمحكًا كما تتخذ القطاة مفحصًا لتأوى إليه وتسجن فيه » .

والمعنى الثانى هو المراد لا غير ، إذ لو صح المعنى الأول بأن يكون الشيطان قد بدأ يختدعهم ، ويغرهم ويستهويهم ويضلهم دون أن يبلغ من ذلك غايته أو يستوعب خديعته ، كالقطاة التى بدأت باتخاذ المفحص لتبيض فيه وترتب فراخها فيه دون أن يتم ذلك.. لو صح ذلك ما جاز أن يقول الرسول عنهم فاقلعوها بالسيوف كناية عن القتل ، إذ القتل لا يكون بمجرد ابتداء خديعة الشيطان دون أن يبلغ بالمرء ما يريد. فتلك وساوس مبدئية لا تكون عقوبتها الاستئصال ، إنما يكون قلع المفاحص بالسيوف حقاً لمن استوطن الشيطان رأسه فجعلها مقيلاً لا يبرحه ، وإذ ذاك يكون الجزاء الصارم من جنس العمل الدنىء .

أما مواطن الإبداع فى المجازات فأكثر من أن تحد ، فقد كشف الشريف الحاذق البصير ، وافتن افتنانًا بديعًا فى أكثر ما أتى به ، وله من التخريجات العويصة والتأويلات العميقة ما يدل على ذكاء متوقد وذهن لماح ، وإذا شئنا الاستشهاد على ذلك فسنسرد أكثر صفحات الكتاب ، وذلك مالا يستطاع. ولقد أحسن الأستاذ محمود مصطفى تقديره حين قال فى مقدمته المانعة ص ٤ .

«وقد استطاع رضى الله عنه بما وهب من واسع العلم ووفير الفضل وحسن التتبع لكلام رسول الله أن يجمع من ذلك ثلثمائة وستين حديثًا ، وقد كنا قبل ذيوع هذا الكتاب ، لا يكاد الأديب مهما بلغ من سعة الاطلاع يجمع من ذلك عشرة أو دونها ، ألست تراهم فى مقام الاحتجاج لفضل رسول الله فى البلاغة ، وتصريفه لأعنة الفصاح لا يذكرون إلا قوله: «إياكم وخضراء الدمن» وقوله : «هدنة على دخن » وقوله «الآن حمى الوطيس» وقوله «إن من البيان لسحرًا» إلى قليل مما اقتصرت عليه الكتب المتداولة بيننا ، فأما هذه الكثرة المستفيضة فإنا لم نعهدها فى غير هذا الكتاب ، ولا لغير هذا العالم الجليل الذى رأى من الوفاء لجده أن يذيع فضله على هذا النحو الذى نراه فى كتابه» .

وهذا تقدير صائب للكتاب خطته براعة باحث كبير بذل جهدًا شاقًا فى تصحيحه وتحقيقه ونشره حتى تتداوله الأيدى ، جميل الطبع ، بارع التحقيق .

ولنترك الشريف إلى ابن الأثير ، فنذكر أنه اهتم بأحاديث الرسول ﷺ فى كتابه المثل السائر اهتمامًا ينبئ عن تقديره وإكباره بحيث لا يكاد فصل من فصوله يخلو من استشهاد نبوى يقرن بالاستشهاد بكتاب الله وقد دل فى اختياره هذا على سعة التتبع، وسلامة الطبع ، وحسن الاهتداء إلى المراد من المعانى الدقيقة فى أحاديث محمد ابن عبد الله .

كما أنه أحسن تخريج طائفة من الأحاديث المحمدية التى تحتمل أكثر من معنى واحد مثل قول رسول الله : «إذا لم تستح ، فاصنع ما شئت»[١] وقوله : « ذلك رجل لا يتوسد القرآن »[٢] وقوله : « أطولكن يدًا ، أسرعكن لحوقًا[٣] بى »[٤] وقوله فى الدعاء على بعض المشركين : « اللهم اقطع أثره »[٥] وقوله : « من جعل قاضيًا فقد ذبح نفنسه بغير سكين »[٦] . إلى مانحا هذا النحو من المقال كما أفاض فى الاستشهاد بأحاديث الرسول فى أبواب الإيجاز والتشبيه والكناية والسجع والغريب ، وخص بابًا بجوامع الكلم النبوية أشار فيه إلى روائع مختارة من قلائد محمد ، وقد أدهشنى أن يقول ص ٤٩ أنه أول من نبه عليها ، وهى مشتهرة ذائعة فى كتب السابقين من أمثال الجاحظ ، وأبى هلال ، والشريف ، وكل ذلك لا يجعل ابن الأثير ، صاحب

(١) « المثل السائر » ، ج ١ ، ص ٣٤ .

(٢) ص ٣٤ .

(٣) هذه رواية المثل السائر وروايات الصحاح هكذا : « أسرعكن لحاقًا بى أطولكن يدًا » – « التاج » ، ج ٣ ، ص ١٠٤ .

(٤) ص ٣٧ .

(٥) ص ٤٦ .

(٦) ص ٤٦ .

مزية كبرى فى الحديث عن بيان محمد ، فأكثر متحدثى الأدب والنقد فى الكتب القديمة يفعلون ما يفعل ، إنما الذى يوجب حمده الخاص بينهم هو اهتمامه الزائد بقضية الاقتباس من البيان النبوى ، فقد دعا إلى ذلك فى إلحاح متكرر ، وضرب عشرات الأمثلة عليه من رسائله وإنشائه ، وتلك التى توجب أن نقف لديها بعض الوقت دارسين .

نحن نعلم الآن أن الكتابة الأدبية تعبير لا اقتباس ، فإن الكاتب الحق هو الذى يعبر عن مشاعره بأسلوبه الخاص ، دون نظر إلى قول سابق إلا ما ندر من الاستشهاد بآية أو حديث أو حكمة. وإن محاولة الاقتباس من السابقين والمحاكاة للسائقين تضاءل كثيرًا من الشخصية الأدبية للكاتب البليغ إذا كثرت كثرة توجب النظر ، ولكن ما نعلمه الآن قد كان قريبًا أمرًا غير مسلم به من الكثيرين ، فمدرسة «عبد الله فكرى» التى تجمع أمثال «حفنى ناصف ، ومحمد المويلحى ، وتوفيق البكرى ، وإبراهيم اليازجى» من أساتذة النثر الأدبى فى مطلع عصر النهضة كانت تباهى بالاقتباس الكثير ، وتراه أدل على الاطلاع والثقافة ، وقد ألحف فى ذلك السيد توفيق البكرى إلحافًا جعل جل ما كتبه فى صهاريج اللؤلؤ يكاد يطير إلى أصوله الأولى بين آثار الفطاحل من أئمة العصور الزاهرة ، والسيد لا ينكر ذلك بل يباهى به فى مقدمة الصهاريج محتفلاً فاخرًا ، فإذا كانت هذه نظرة فريق من أدبائنا فى مفتتح هذا القرن إلى الاقتباس ، فإن نظرات السابقين من أمثال ابن الأثير إلى ضرورة الاقتباس الأدبى من الآثار السالفة ، لا تعتبر غريبة عجيبة ، وبخاصة إذا كان هذا الاقتباس الجيد من القرآن والحديث ، فإنه الشرف الذى لا يطاول والمجد الذى لا ينال ، ولكى ننصف ابن الأثير نعلن أنه احتاط فى الأمر فلم يدع إلى أن تكون الكتابة مجرد اقتباس ، بل قال فى يقظة داعية :

«ولا أريد بهذه الطريقة أن يكون الكاتب مرتبطًا فى كتابته بما يستخرجه من القرآن الكريم ، والأخبار النبوية ، والشعر ، بحيث إنه لا ينشئ كتابًا إلا من ذلك بل أريد أنه إذا حفظ القرآن الكريم ، وأكثر من حفظ الأخبار النبوية ، والأشعار ، ثم نقب عن ذلك تنقيب مطلع على معانيه مفتش عن دفائنه ، وقلبه ظهرًا لبطن ، عرف حينئذ من أين تؤكل الكتف فيما ينشئه من ذات نفسه ، واستعان بالمحفوظ على الغريزة الطبيعية[1] .

وقد فطن ابن الأثير الى اعتراض مهم يتعلق برأيه بالاقتباس الأدبى من الحديث النبوى فارقًا بينه وبين الاقتباس من القرآن ، إذ إن الذكر الحكيم قد حفظ جميعه فكل مقتبس منه معلوم ملحوظ ، أما الحديث المحمدى فإن الأدباء يجهلون منه أكثر مما يعلمون ، فربما كان فى الاقتباس من بعضه خفاء لا يدرك ، وقد أجاب عن ذلك بأن كتاب الشهاب فى الحديث مختصر مفيد فإذا أضيف إليه ما فى الصحاح من مجموعات البخارى ومسلم ، ومالك ، والترمذى ، والنسائى ، فقد وجد الكاتب زادًا لا ينفد ، ولا يجهل ، ثم شرع ابن الأثير يتحدث عن مقدرته على اقتباس الأحاديث وكيف أنه تحدى بعض آثار نبوية فأحسن الاقتباس منها ، وجاء غرة فى رسائله وكتبه ذاكرًا أن متحديه قد حسده على براعته وظهر أثر ذلك فى صفحات وجهه وفلتات لسانه ، وقد أسهب الكاتب فى ذلك إسهابًا طويلاً ، وتلك شنشنة نعرفها من أخزم ، ثم أخذ يضرب الأمثلة على جودة اقتباسه من الحديث النبوى فأفرط وأطال حتى ملأ الصفحات ذوات العدد ، ونحن نختار نماذج مقتبساته كما رواها – قال ابن الأثير :

١ – فمن ذلك ما ذكرته فى دعاء كتاب من الكتب وهو أعاد الله أيامه من الغير ، وبين بخطر مجده نقص كل خطر ، وجعل ذكره زاداً لكل ركب ، وأنسا لكل سمر ، ومنحه من فضله مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على بال بشر.

(١) « المثل السائر » ، ج ١ ، ص ٧٨ .

وهذا المعنى مأخوذ من الحديث فى وصف الجنة فنقلته إلى الدعاء[1] .

٢ - ومن ذلك ما ذكرته فى النصرة على العدو فى موطن القتال وهو: أخذنا نسبة رسول الله فى النصر الذى نرجوه ونبذنا فى وجه العدو كفًّا من التراب ، وقلنا: شاهت الوجوه ، فثبت الله ما تزلزل من أقدامنا ، وأقدم حيزوم فأغنى عن إقدامنا» .

وهذان المعنيان أحدهما مأخوذ من حديث غزوة حنين ، وما فعله رسول الله ﷺ فى أخذ قبضة من التراب وإلقائها فى وجوه الكفار وقوله: «شاهت الوجوه» ، والمعنى الآخر المأخوذ من حديث غزوة بدر ، وذلك أن رجلاً من المسلمين لاقى رجلاً من الكفار ، وأراد أن يضربه فخر على الأرض ميتًا قبل أن يصل إليه ، وسمع الرجل المسلم صوتًا من فوقه وهو يقول: «أقدم حيزوم» فجاء إلى النبى ﷺ وأخبره فقال: «ذلك مدد من السماء الثالثة»[2] .

٣ - ومن ذلك ما ذكرته فى ذم بعض البلاد الوخمة ، فقلت: ومن صفاتها أنها مدرة مستوبلة الطينة مجموع لها بين حر مكة ولأواء المدينة ، إلا أنها لم يأمن حرمها فى الخطفة ، ولا نقلت حماها إلى الجحفة ، وفى هذه الكلمات القصار آية من القرآن الكريم ، وخبران من الأخبار النبوية ، فالآية رقم «٦٧» من سورة العنكبوت ، وهى قوله تعالى : ﴿ **أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ** ﴾ وهذا موضع يختص بالأخبار لا بالآيات ، غير أن الآية جاءت تبعًا ، وأما الخبران فالأول منهما قول النبى ﷺ: «ومن صبر على حر مكة ولأواء المدينة ضمنت له على الله الجنة ، وأما الثانى فقوله ﷺ فى دعائه للمدينة «اللهم حببها إلينا ، كما حببت إلينا مكة وانقل حماها إلى الجحفة» فانظر أيها المتأمل إلى

(١) « المثل السائر » ، ج ١ ، ص ١٣٠ .
(٢) « المثل السائر » ، ج ١ ، ص ١٣١ .

هذه الكلمات حتى تعلم أن عدتها مصوغة من الآية والخيرين سواء بسواء ، وهنا طريق لو ادعيت الانفراد بسلوكه لما اختلف على فى الاعتراف به اثنان[1] .

ثم استطرد الكاتب ينقل من إنشائه نماذج كثيرة لما اقتبسه من أدب الرسول ، وهو بذلك أول من بسط قضية الاقتباس من الأدب النبوى بسطًا لا مزيد عليه، وأوسعها شرحًا وتعليلاً ، وردًّا وتمثيلاً ، فاستحق بذلك أن نختاره من بين من تحدثوا بإفاضة عن بيان الرسول ، ولكنه كان فى حاجة ماسة إلى أن يتخلص من ادعائه العريض ولو فى تعليقاته على الاقتباسات النبوية على الأقل فلا يسئمنا دائمًا بمثل قوله ، وهذا طريق لو ادعيت الانفراد بسلوكه لما اختلف على فى الاعتراف به اثنان ، وغيره مما ينحو نحاه الادعائى ، إذ إن مجال التعليق على الاقتباس النبوى لا يستدعى هذا التبايه الزائد والغرور العريض ، وحسبه أن ملأ كتابه فى الأبواب الأخرى بما يدل على أنه كان مريضًا بعشق الذات – كما يقول العلم الحديث – إلى حد سئمته النفوس حتى أجاز لنفسه أن يقول فى غطرسة مضحكة .

«ولقد مارست الكتابة ممارسة كشفت لى عن أسرارها ، وأظفرتنى بكنوز جواهرها ، إذ لم يظفر غيرى بأحجارها ، فما وجدت أعون الأشياء عليها إلا جل آيات القرآن الكريم والأخبار النبوية وجل الأبيات الشعرية ، وقد قصرت هذا الفصل على ذكر وجوهها وتقسيمها وتمهيد الطريق إلى تعليمها ، فمن وقف على ما ذكرته علم أنى لم آت شيئًا فريًّا ، وأن الله قد جعل تحت خواطرى من الأفكار سريًّا، وهذه الطريق يجهلها كثير من متعاطى هذه الصناعة ، والذى يعلمها منهم يرضى بالحواشى والأطراف ، ويقنع من لآلئها بمعرفة ما فى الأصداف ، ولو استخرج منها ما استخرجت ، واستنتج ما استنتجت لهام بها فى كل واد ، وتزود إلى سلوك طريقها كل زاد» .

(١) « المثل السائر » ، ج ١ ، ص ١٣٣ .

لو يسمعون كما سمعت حديثها خروا لعزة ركعًا وسجودًا[1]

وكان على ابن الأثير أن يستدل بمقتبسات غيره من الأدب النبوى كما استدل بمقتبسات نفسه ، ولكنه يغفل ذلك إغفالاً ليتسنى له أن يقول: «وهذا طريق لو ادعيت الانفراد بسلوكه لما اختلف على فى الاعتراف به اثنان» .

مع أن كبار الناثرين سواء كالجاحظ، وابن المقفع ، وأبى حيان ، والخوارزمى، والهمذانى قد اقتبسوا جميعًا من أدب الرسول ، بل إن الشعراء أيضًا قد حازوا هذا الشرف ، وكنت أقرأ قريبًا كتاب «ديوان المعانى» لأبى هلال العسكرى فرأيته يذكر نصوصًا كثيرة نثرية وشعرية ، ويشير إلى مصدرها من الأدب النبوى ، ومن ذلك فى باب الاقتباس الشعرى قول عمر بن أبى ربيعة :

خرجت غداة النحر أعترض الدمى فلم أر أحلى منك فى العين والقلب
فو الله ما أدرى أحسنا رزقته أم الحب يعمى مثل ما قيل فى الحب

قال أبو هلال فإنه مأخوذ من قول رسول الله ﷺ: «حبك الشىء يعمى ويصم»[2] .

وقال الأشعر الجعفى فى وصف الخيل :

ولقد علمت على توقى الرّدى أن الحصون الخيل لا مدر القرى

قال أبو هلال فقد قاله فى معنى قول رسول الله عن الخيل «ظهورها حرز»[3] .

وقال الشاعر :

وأغيبت الزيارة لا ملالاً ولكن من محاذرة الملال[4]

(١) « المثل السائر » ، ج ١ ، ص ١٣٣ .
(٢) « ديوان المعانى » ، ج ١ ، ص ٢٢٨ .
(٣) « ديوان المعانى » ، ج ٢ ، ص ١٠٨ .
(٤) « ديوان المعانى » ، ج ٢ ، ص ٢٤٠ .

قال أبو هلال: وهذا من قول النبى ﷺ : « زر غِبًّا تزدد حُبًّا » .

وقال المرار الفقعى :

نقطع بالنزول الأرض عنا وبعد الأرض يقطعه النزول

فقال أبو هلال تعليقًا عليه: وهذا مأخوذ من قول رسول الله ﷺ : «ألا إن هذا الدين متين ، فأوغل فيه برفق ، فإن المنبت لا أرضًا قطع ، ولا ظهرًا أبقى»[1] .

وغير ذلك كثير لدى أبى هلال .

حسب ابن الأثير أن أجاد عرض قضية الاقتباس من الأدب النبوى ، فبسط مضمونها ، وفند شبهها واستدل عليها ولو من إنشائه وحده.. ولهذا اخترناه .

* * *

(١) « ديوان المعانى » ، ج ١ ، ص ١٢٤ .

obeikandl.com